بسم الله الرحمن الرحيم

# علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية

## دراسة حالة لموقف علماء الاجتماع من بعض قضايا علم الاجتماع السياسى

د . عاطف احمد فؤاد *

### أولا : مقدمة : في الموضوعية وقضية التحرر الايديولوجي : ـ

منذ ان تخلق علم الاجتماع كنسق معرفى جديد، ومحاولات المشتغلين به لم تتوقف عن السعى نحو تحقيق (علمية) هذا العلم الذى جاء مولده في رحاب الايديولوجيا ونمى في أحضانها واستمد مقوماته ـ بل واستمرار يته ـ منها. و ينعى البعض على الايديولوجية أنها في الوقت الذي تعد فيه النبع الذي يرتوى منه علم الاجتماع و يستمد من خلالها وجوده، تقف عائقا دون تحقيق موضوعيته، لأن الموضوعية objectivity ـ فيما يرى البعض ـ تعتبر احدى المؤشرات الهامة في الكشف عن مدى (علمية) هذا العلم أو ذلك.

و يرى كثير من الباحثين أن النشأة الايديولوجية لعلم الاجتماع تؤكد لنا ان هذا العلم قد تمت صياغة أصوله الأولى في ظل ظروف غير علمية وأن تلك النشأة الايديولوجية قد عصفت بكل اسهامات السعى نحو تحقيق الموضوعية.

والأمر عندى جد مختلف فبرغم ايماننا بتلك النشأة الايديولوجية لعلم الاجتماع، وهو الأمر الذى تحقق تار يخيا و بالاستعانة بمناهج البحث في علم اجتماع المعرفة، و برغم ايمان البعض أنها ـ أي الايديولوجية ـ تعد من أهم معوقات تحقيق الموضوعية في علم الاجتماع، الا أننا نرى أن محاولات تجنب الايديولوجية من الصعو بة بحيث تكاد أن تصل الى مستوى (الحتميات) في علم الاجتماع لوصح أن هناك حتميات في هذا العلم.

والسؤال المتوقع اذن هو كيف تتحقق الموضوعية في علم الاجتماع اذا كانت الايديولوجيا حتمية من حتمياته؟

---

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات في جامعة الازهر .

يستوجب الاجابة عن الشق الأول من التساؤل أن نعين ماهية الايديولوجيا، ونحدد أبعادها، أو بالاحرى أن نكشف عن معناها وإن كانت محاولات تحديد (معنى الايديولوجيا) لا تخلو هى الاخرى من أبعاد أيديولوجية.

ومع ذلك ودون الدخول في دروب الخلافات الايديولوجية لمعنى الايديولوجيا نستطيع ان نستقرىء التعريف التالى لها: «هي جماع الافكار والرؤى النظرية والمعتقدات الخاصة بفرد ما أو بجماعة أو بفئة أو بطبقة أو بدولة، وتتنوع هذه الأفكار والرؤى والمعتقدات فتجمع بين القضايا السياسية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية الخ والايديولوجيا - على أية حال - هي انعكاس للانتماء الطبقى للفرد أو الجماعة أو الفئة أو السلطة الحاكمة.

فالايديولوجيا اذن هي طاقم من الأفكار أو هى نسق من المعتقدات وما الفكر الا انعكاس للواقع ، وما الرؤى النظرية والمعتقدات الا تجسيد للوجود وصورة له، وهو الأمر الذى أكده كارل مانهيم K. Mannheim في دراسته الرائدة عن (الايديولوجيا والبوتو بيا: مقدمة في علم اجتماع المعرفة).

و يقودنا التعريف السابق للايديولوجيا وما طرحه مانهيم عن طبيعة العلاقة بين المعرفة والوجود الى تقرير حقيقة مفادها أن الايديولوجيا هي مجموعة رؤى ذاتية، وأعني بذاتية هنا لاذات الفرد والباحث فقط بل ذات الطبقة التى ينتمي اليها التي تتضمن مجموعة الرؤى - والمصالح والقيم الخاصة بتلك الطبقة والتى تعد في الآن نفسه انعكاسا لوضعها على سلم البناء الاجتماعى للمجتمع واذا كان علم اجتماع المعرفة يؤكد لنا أن المعرفة انعكاس للواقع، فلاشك أن مايطرحه الباحث - أى باحث - من أفكار ومايقدمه من معرفة يعد - بلاشك ترجمة صادقة للانتماء الطبقى والسياسى للباحث، فضلا عما تلعبه الثقافة الخاصة ومصادر هذه الثقافة والخبرة الذاتية له من أدوار هامة في تعيين طبيعة المعرفة أو الفكر الذى يقدمه الباحث في مجال تخصصه.

وتأكيدا لحقيقة تلك العلاقة الجدلية بين المعرفة والواقع فان صياغة فكر الباحث أو ما يقدمه من معرفة لايقتصر فقط على انتمائه الطبقي والسياسى وطبيعة ثقافته ومصادر هذه الثقافة، بل اننا نستطيع أن نؤكد - وفقا لمقولة العلاقة بين المعرفة والواقع - ان فكر الباحث اذا كان حقيقة انعكاسا لكل هذه المتغيرات، فانه - وفى الآن نفسه يعد ترجمة صادقة لظروف العصر وما تفرزه من سمات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

فالباحث في علم الاجتماع أو السياسة أو حتى المؤرخ يظل فكره أو معرفته حبيسة هذه القيود الطبقية والانتماءات السياسية وظروف عصره، فيأتي هذا الفكر وتلك المعرفة مشوبة بكل تلك المتغيرات التي تباعد بينها و بين الموضوعية وتجعل من (علمية) هذه العلوم أمرا مشكوكا فيه كما يرى البعض - وهو مالا يؤرق الباحثون في العلوم الطبيعية.

فالتحرر القيمى والتحرر الطبقى والسياسى أهداف لو تحققت لكان خليقا بعلم الاجتماع أن يعلن موضوعيته وان يباهى بعلميته، ولكن كيف له ذلك والعلم نفسه قد نشأ في احضان الايديولوجيا وولد على يديها؟ ثم كيف له ذلك وموضوع بحثه (الانسان)؟ والقائم على بحثه هذا (انسان)؟.

ومن هنا تتأتى المشكلة (انسان) يبحث (انسانا) والانسان بطبيعته متغير، يختلف من مجتمع لآخر ومن طبقة لأخرى، فالانسان (القضية) متغير والانسان (الباحث) أيضاً متغير فكيف تتحقق الموضوعية التى تعترض قدرا مناسبا من الثبات في موضوع الدراسة ومثله لدى القائم بها، وهو أمر قد تحقق بالفعل لدى العلوم الطبيعية التى تتعامل مع غير الانسان، تتعامل مع ثوابت - ان صح هذا التعبير - لا تتدخل - الانادرا - ايديولوجية الباحث فيما يقوم أو يضطلع به من دراسات أو ابحاث.

ولكن مالنا والعلوم الطبيعية؟؟ ان لهذه العلوم مادة بحثها وطرائق دراستها المختلفة عن تلك التى تتوفر لدى باحثى علم الاجتماع، وموضوعية تلك العلوم (الطبيعية) ينبغى أن تتناول في ضوء طبيعتها كمادة للبحث وطرق أو مناهج للدراسة والحكم على موضوعيتها يجب أن يكون في ضوء تلك المتغيرات التي تختلف اختلافا غير يسير عن تلك المتوفرة لدى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية.

واذا كان البعض يذهب الى أن الايديولوجيا - كمتغير - تنأى بعلم الاجتماع عن الموضوعية وتباعد بينه و بين تحقيق العلمية. الا أننا نعترف أيضا ان الايديولوجيا من المتغيرات الحتمية التى نرى ان وجودها لدى الباحث فى علم الاجتماع وانعكاساتها على موضوع بحثه بدءا باختيار هذا الموضوع وانتهاءا بمحاولات التفسير أمر من العسير تجنبه أو التخفيف من حدته، وذلك ارتباطا بمحور الدراسة فى علم الاجتماع وهو الانسان بقضاياه - المختلفة والتى تتسم بالنسبية، وارتباطا أيضا بالقائم بالدراسة فى علم الاجتماع وهو الانسان ايضا الذى تتباين رؤيته للأمور وتختلف ايديولوجيته ومعتقداته وأحكامه، فالانسان الباحث

يظل أسيرا للانتماءات الطبقية والسياسية، وتظل محاولات تحرره الايديولوجي أملا يراود هؤلاء الذين يرون أن تحقيق موضوعية علم الاجتماع وعلميته رهن بهذا التحرر والذين يرون أن العلوم الطبيعية قد حققت قدرا هائلا من هذا التحرر بل يكاد أن يكون معدوما لدى هذه العلوم.

ولعل محاولات بعض علماء الاجتماع الرامية الى محاكاة العلوم الطبيعية تحقيقا للموضوعية تعد محاولات - وهذا تصور خاص - غير مجدية - على الاطلاق رغم صدق نيتها للاختلاف البين بين علوم المجتمع من جهة والعلوم الطبيعية من جهة أخرى، لذلك نرى ان موضوعية علم الاجتماع أو علمية هذا العلم ينبغي ان تتناول - كقضية - في ضوء طبيعة هذا العلم وظروفه الخاصة، ولاشك أيضاً ان محاولات التفكير في التحرر الايديولوجى هى محاولات جادة، ولكنها - وللأسف - تجعل من علم الاجتماع ومادة بحثه (أمورا ثابتة) أو تجعل من قضاياه (جوامد)، وهكذا يتناقض مع طبيعة العلم وطبيعة مادة البحث فيه وهو الانسان. وأيا كانت الايديولوجية التى تكمن وراء محاولات التحرر الايديولوجى الا أننا ينبغى أن ننبه أن لعلم الاجتماع حدودا، وان له مادة للبحث وتعتمد على طرق ومناهج جد مختلفة عن تلك المتوفرة لدى العلوم الطبيعية، وان الانتماء الايديولوجي - وان نادى البعض بالتحرر منه - الا انه لصبق بالعلم وان على علماء الاجتماع ان يبحثوا عن مخرج آخر يحقق موضوعية هذا العلم.

والموضوعية في علم الاجتماع موضوعية نسبية كنتيجة لنسبية الرؤى المختلفة للمشتغلين بالعلم ذاته، وموضوعية الباحث في علم الاجتماع تكمن - في يقينى - فيما يطرحه من تصورات أو يقدمه من مناقشات لقضايا مجتمعه ومايسهم به من مواقف تنأى به عن السلبية، وتجعل لعلمه دورا متميزا في المجتمع حتى ولو عبر هذا الدور عن مواقف ايديولوجية أو انتماءات نظر ية أو سياسية للباحث.

## ثانيا - الالتزام الايديولوجى وقضايا علم الاجتماع السياسى

## (التدرج الطبقى - الديمقراطية)

عكست لنا الصفحات السابقة تصورا خاصا لعلاقة الايديولوجيا بالموضوعية، مؤكدين من خلال هذا التصور ان الايديولوجيا (واقع) في علم الاجتماع و (حتمية) من حتمياته واكبت ظهوره، ومازالت تسير في ركابه كما أكدنا أن الموضوعية تتسم بالنسبية وانها ترتبط - ايجابا وسلبا - بموقف الباحث من قضايا مجتمعه، ومانفرزه

وضعيات عصره من مسائل تستوجب موقفا واضحا يكشف عن رؤيته الخاصة لها.

والايديولوجيا (كواقع) في علم الاجتماع قد تجلت فى ذلك التقسيم الذى أضحى كلاسيكيا لعلماء الاجتماع والذى يرى أنهم - أى علماء الاجتماع - من الممكن تصنيفهم - ايديولوجيا ونظريا - الى علماء اجتماع يتبنون الاتجاه الماركسى (اتجاه الصراع) وآخرين ينتمون الى البنائية الوظيفية كاتجاه آخر فى علم الاجتماع ينهض على مقولات التوازن والتكامل، ومن خلال مقولتى التوازن Equilibium الصراع Conflict تتباين رؤى علماء الاجتماع بطبيعة العلم ذاته وطبيعة قضاياه المختلفة، فضلا عن اختلاف وجهات نظرهم في كيفية التناول ومحاولات التفسير.

ونتخير في محاولتنا هذه قضيتين من قضايا علم الاجتماع السياسىPolitical Sociology ذلك العلم الذى يعنى اساسا بدراسة طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة والمجتمع و يعنى بدراسة الظواهر السياسية في سياقها المجتمعى Societal Context لكى نكشف - من خلال هاتين القضيتين - عن الكيفية التى تنعكس من خلالها أيديولوجيات هؤلاء العلماء على تناولهم لهاتين القضيتين طرحا ومناقشة وتفسيرا.

وقضايا الدراسة في علم الاجتماع السياسى، ومسألة التناول وكيفية المعالجة ومحاولات التفسير تعكس لنا - و بوضوح - تلك العلاقة الجدلية بين الاختلاف الايديولوجى من جهة وطبيعة المعرفة المطروحة من جهة اخرى، ولعل علم الاجتماع السياسى بقضاياه المتعددة يعد من اكثر الانساق العلمية الفرعية المنبثقة عن علم الاجتماع العام تجسيدا لقضية الايديولوجيا وماتقوم به من أدوار تأثيرية على طبيعة الفكر أو المعرفة الخاصة بباحثى هذا النسق المعرفى، وقد يعزى السبب في هذا الى طبيعة هذا العلم ذاته وماتمثله قضاياه الخاصة وطبيعة تناولها من أهمية، لاسيما ونحن نعلم أن الانتماء السياسى للباحث يشكل مع غيره من العناصر الاخرى البناء الايديولوجى له، فلا غرو أن نلاحظ أن الايديولوجيا تجد لها - وفى ظل هذا العلم - مرتعا خصبا ومجالا تعمل من خلاله، وقضايا علم الاجتماع السياسى من الكثرة بحيث تصبح عملية اختيار النماذج التى تمثل من خلالها على كيفية انعكاس الايديولوجيا على المعرفة أو الفكر، عسيرة وليست بالأمر الهين، ومع ذلك فسوف نتخير قضيتين من أكثر القضايا في علم الاجتماع السياسي جدلا ومناقشة وأكثرها شيوعا من حيث اهتمام علماء الاجتماع السياسي، واعنى بهاتين القضيتين، قضية التدرج الطبقى Class Stratification وهى من الظواهر الاجتماعية السياسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع السياسى، وهى من

الظواهر المعقدة التى تختلط فيها أبعادها الاجتماعية بأصولها السياسية والاقتصادية.

أما القضية الثانية فهى قضية صيغ الحكم وأساليبه كظاهرة سياسية لها أبعادها الاجتماعية ولسوف نتخير من هذه الأساليب وتلك الصيغ الديمقراطية للكشف من خلالها عن كيفية تباين رؤى الباحثين (وفقا لاتجاهى التوازن والصراع) بتباين ايديولوجياتهم وانتماءاتهم النظرية والسياسية.

وجدير بالذكر ان الاتجاهين السائدين في علم الاجتماع (الصراع والتوازن) لم تعد لهما - بعد - تلك القدسية التى خلعها اصحابها عليها بل أضحت - وفي ضوء الاتجاهات الراديكالية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول اوروبا الغربية - مجالا للنقد والمراجعة والمناقشة.

ولانستطيع أن نفصل الاتجاهات الراديكالية في علم الاجتماع وحركة النقد لاتجاهاته التقليدية عن الحركة العامة لنقد المجتمع الامريكى والاوربي ومحاولة التنبؤ بمجتمع مثالى جديد، بدعم قيم جديدة، و يقوم على تصورات ومقولات مغايرة تماما عن تلك التى سادت المجتمع الأمريكى قديما، ولعل محاولات هربرت ماركيوز Marcus واسهاماته المختلفة في نقد المجتمع الامريكى، تمثل ابرز المحاولات وأكثرها جدية وإثارة.

وفي نطاق حركة النقد التى استهدفت مناقشة مسلمات علم الاجتماع التقليدية يبرز الفن جولدنر Alrin Gouldner الذى بدأ حملته عام ١٩٧٠ بمؤلفه الشهير عن «الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي The coming crisis of Western Sociology والذى اكد فيه ان التوجيهات النظرية لعلم الاجتماع الغربى قد نبعت اساسا من اسهامات تولكوت بارسونز Parsons المحافظة التى مازالت سائدة - بل ومسيطرة - على الفكر السسيولوجي بجناحه الغربى.

ولقد أشار جولدنر في مؤلفه هذا الى حركات النقد التي يتزعمها علماء الاجتماع الشباب، أو علماء الاجتماع المتزعمين للجناح اليساري الذين أعلنوا أن غالبية الاتجاهات السائدة في علم الاجتماع تنزع نحو الاتجاهات المحافظة في دراسة المجتمع، وهى اتجاهات تقف ضد الحركة الراديكالية للتغير الاجتماعي. وتعتبر حركة تحرير علم الاجتماع Sociology Liberation Movement من اكثر الحركات الراديكالية عنفا ونقدا - على نحو مايذهب جولدنر - للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع.

وحركة تحرير علم الاجتماع أو الاتجاهات اليسارية النقدية التى استهدفت تعرية الاتجاهات السياسية لعلماء الاجتماع ومناقشة المسلمات التى ينهض على أساسها هذا العلم، أو الاخرى ان تلك الاتجاهات النقدية التى استهدفت كشف النقاب على الاعتبارات الايديولوجية لعلماء الاجتماع، لم تكن في الواقع الا محاولة لتبرئة علم الاجتماع من (جريمة) الايديولوجية وصولا الى الموضوعية، وهى محاولات لانشك في جديتها أو في نزاهة قصدها، بل نستطيع أن نؤكد انها حركة ضرورية حتمتها ظروف التغير الاجتماعى ولن يثرى علم الاجتماع أو يتطور بغير تلك الحركات النقدية لمسلمات العلم ومساراته ومقولاته النظرية.

ولكن مانود أن نؤكده أن محاولات (التنقية الايديولوجية) التى يتزعمها اليسار الجديد وحركة تحرير علم الاجتماع، تثير في حد ذاتها تساؤلا مفاده: ألا تضمر هذه الحركة أيضا توجيها ايديولوجيا معينا؟ فاذا كانت الاجابة بنعم ، فألا يعنى هذا تأكيدا لما اشرنا اليه من قبل أن الايديولوجيا تعتبر من حتميات هذا العلم.

ومن المثير للدهشة حقا ان بعض علماء الاجتماع الغربيين المنتمين الى اتجاه التوازن لاينكرون على الايديولوجية دورها في علم الاجتماع، بل ان روبرت ميرتون R. Merton أحد علماء الاجتماع الامريكيين البارزين وأحد حاملى لواء اتجاه التوازن يعترف بأن بالولايات المتحدة الامريكية حوالى ٥٫٠٠٠ عالم اجتماع، وأن لكل واحد منهم (علم اجتماع خاص به) ( His own Sociology ) وماهذا التعدد Pluralism الا نتيجة لتعدد الايديولوجيات الخاصة بكل عالم على حده، رغم انتماء غالبيتهم الى ايديولوجية المجتمع الرأسمالي.

أما E. C. Huges عالم الاجتماع الأمريكي فلقد أعلن في المؤتمر العالمى الخامس لعلم الاجتماع أنه ليس هناك علم اجتماع واحد بل هناك علوم للاجتماع، فهناك علم الاجتماع الامريكى وهناك علم للاجتماع السوفيتي، والصيني... الخ.

ورغم اعتراف ميرتون بتعدد علوم الاجتماع فانه يذهب مع كونج Konig ولازرس فيلد P.F. Lazarsfeld وتولكوت بارسونز Parsons الى انهم يعتبرون أنفسهم علماء للاجتماع الاكاديمى يقومون بدراسات نظرية وامبريقية في ضوء اهتمام العلم (البحت) وليست لهم صلة بالسياسة.

والواقع ان انكار ميرتون و بارسونز وزملائهما لصلتهم بالسياسة أو انكار

طبيعة علاقة اسهاماتهم العلمية بانتماءاتهم السياسية ليكشف عن تلك الصلة ولاينفيها، ثم يفسر لنا ميرتون تعدد علوم الاجتماع وهى التى اعترفت بها كظاهرة بالولايات المتحدة، أليس هذا التعدد يضمر تعددا في الايديولوجيات؟ ثم كيف يفسر لنا اختلاف الرؤية الغربية التقليدية في علم الاجتماع عن الرؤية الماركسية التقليدية لذات العلم؟ ثم كيف له أن يفسر لنا - أخيرا - موقف علماء الاجتماع الغربيين الراديكاليين من أمثال الفن جولدنر والسير رايت ميلز Mills وجونار ميردال Myrdal ورالف دارندورف R. Dahrendorf من علم الاجتماع الأمريكي التقليدي، والذين اكدوا ان هناك صلة وثيقة بين علم الاجتماع كما يطرحه الغرب و بين سياسة الطبقات الرأسمالية الحاكمة؟.

وما نود ان نشير اليه ان علاقة السياسة بعلم الاجتماع او بمعنى اكثر دقة ان تدخل السياسة في تحديد ماهية علم الاجتماع وقضايا الدراسة فيه والمحاولات التى يقوم بها العلماء في مناقشة تلك القضايا وتفسيرها أمر لايقتصر على علم الاجتماع الأمريكى أو الغربى فقط، بل ان السياسة كأحد العناصر الهامة المشكلة للتنسق الايديولوجى للباحث تتدخل و بشكل سافر ايضا فيما يطرحه علم الاجتماع الماركسى من قضايا ومايقدمه من مناقشات او محاولات للتغير.

فالانتماء السياسى أو الولاء السياسى - كأحد عناصر الايديولوجيا - قاسم مشترك بين الاتجاهين التقليديين في علم الاجتماع أعنى اتجاهى التوازن والصراع. ولسوف يتجلى الانتماء السياسى مع غيره من عناصر الايديولوجيا باعتبارها مجموعة رؤى نظرية عند مناقشة قضيتي علم الاجتماع السياسى التدرج الطبقى من جهة والديمقراطية من جهة أخرى.

ولايمكن بطبيعة الحال ان نعرض للرؤيتين الغربية والماركسية لقضيتى التدرج الطبقى والديمقراطية دون ان نؤكد ان هاتين الرؤيتين غير منفصلتين عن الرؤى النظرية العملية لكل من اتجاهى التوازن والصراع بوجه عام.

## التدرج الطبقى

قد لايختلف مؤرخو الفكر السسيولوجى كثيرا على تباين المنطلقات النظرية والفلسفية لكل من اتجاهى الصراع والتوازن، ذلك التباين الذى عمقته - بشكل او بآخر - التبايئات الايديولوجية لاصحاب الاتجاهين والذى انعكس - و بشكل صريح - على طبيعة المعالجات المختلفة لقضايا علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها على الاجتماع السياسى.

ومع تسليمنا باختلاف المنطلقات النظرية والفلسفية ثم الايديولوجية لأصحاب الاتجاهين، يسلم معنا أيضا نفر غير قليل من علماء الاجتماع (من كلا الاتجاهين) و يقرون بوجود هذه الاعتبارات. ففى نطاق قضية التدرج الطبقى، أو كما يطلق عليها علماء الاجتماع الامريكيون، التدرج الاجتماعى Social Statification يشير جون بييس وزميلاه في دراسة لهم موضوعها: «التيارات الايديولوجية في تراث التدرج الاجتماعى الأمريكى».

Ideological Curents in Ammerican Stratification

تهدف الى كشف النقاب عن تأثير الايديولوجية الأمريكية على الفكر السسيولوجى بوجه عام، مع التركيز بشكل خاص على قضية التدرج الاجتماعى، وكيف أن للايديولوجية الامريكية دورا واضحا في تحديد طبيعة دراسة التدرج الاجتماعى والمناقشات التى تدور حوله.

و يؤكد بييس وزميلاه في هذه الدراسة ان هناك تيار بن عقليين يحدوان غالبية التراث الامريكى في دراسة التدرج الاجتماعى، وهذان التياران هما الليبرالية التطورية Evolutionary Liberalism والواقعية البنائية Stractural Realism ، و يذهب التيار الأول الى ان الطبقات الاجتماعية تنبع - اساسا - كنتائج للحراك الفردى Individual Mobility الذى يمثل عملية الاختيار الطبيعى Natural Selection لهؤلاء الافراد الاكثر كفاءة ولياقة اجتماعيا و بيولوجيا.

أما الاتجاه أو التيار الثانى فيذهب الى ان الطبقات المتميزة في المجتمع قد ظهرت كنتائج للامساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يلاحظ بييس Pevse ان علماء الاجتماع الامريكيين قد استجابوا بصفة اساسية للتيار الاول (الليبرالية التطورية)، في حين اتخذوا من التيار موقفا يتسم بالتقدير أو الاحترام الشكلى Formal Obeisance .

ولقد بالغت تلك النزعة المعضدة للتيار الأول في الاهتمام بغرض الفرد من تحقيق عملية الحراك Mobility على نحو مايذهب بييس -كما أنها حاولت ان تبرر النتائج المترتبة على سيادة النظام الاقتصادى الحر الا ان هذا التبرير لم يكن أمر يكيا خالصا، بل ان كثيرا من الدراسين الأوربيين قد روجوا ايضا لمثل هذه الأفكار.

الا ان بييس لاحظ ان علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامريكية قد عضدوا -و باصرار وجهة النظر هذه ( التيار الأول ) في الوقت الذى حالوا فيه ايضا ان يتبينوا بعض الأفكار والاصطلاحات الجديدة التى تطمس وتميع اوضاعهم الايديولوجية الأساسية.

ثم يحاول بييس وزميلاه استعراض بعض الاسهامات السسيولوجية الامريكية والتى تدخل في نطاق الاتجاه الأول، فيشيرون الى أعمال كل من وليام جراهام سمنر Summer وتشارلز هورتون كولى Cooley وادوارد روس E. A. Ross ، و يقتبسون نصا هاما من كتابات سمنر لكى يؤكدوا من خلاله على سيادة النزعة التطورية في دراسة قضية التدرج الطبقى لدى اهم جيل من اجيال علماء الاجتماع الامريكيين، جيل الاسهامات الكبرى في نطاق العلم فيشيرون الى تصور سمنر للتدرج الطبقى الذى يعده نتاجا للعمليات التطورية الاجتماعية والطبيعية Natural Social-Evolutorty Process ، و يرى أن الأفراد ينتظمون في شرائح مختلفة وفقا لما يبذلونه من مجهودات غير متساوية من أجل التقدم. وتتنوع هذه المجهودات أو الاسهامات بين اسهامات فيزيقية وأخرى اخلاقية وعقلية. وهذه الاشكال الثلاثة من الاسهامات تتسم بالنسبية وفقا لنصيب كل فرد منها.

أما ادوارد روس Ross فينظر الى التدرج الاجتماع باعتباره أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعي، كما أنه يتهم الترتيبات أو الاستعدادات الاجتماعية بأنها بمثابة لامساواة اقتصادية وسياسية واجتماعية تتسم بالديمومة. و يؤكد روس ان المجتمع يتصدع عادة من جراء تلك النزعة التى تؤكد دائما ان الفقير هو فقير بطبعه ولكنه يستطرد قائلا ان هؤلاء الفقراء، ليسوا فقراء لانهم يحيون في ظل عذاب وليس لأنهم أقل قدرة أو كفاءة من تلك الطبقات التى يقعون ضحية لها.

ولكن روس يعود مرة ثانية مشيرا الى الولايات المتحدة الامريكية التى يسميها المجتمع التنافسى Competitive Society مؤكدا ان هؤلاء الفقراء التعساء من الضعف وعدم الكفاءة بحيث يحتلون مكانا غاية في التواضع على سلم المجتمع وذلك بسبب فشلهم أو فشل آبائهم في الاختبارات المختلفة التى يتيحها النظام التنافسي Competitive System

فكأن روس بذلك يريد أن يؤكد على موضوعية المجتمع الامريكى، وذلك المجتمع الذى يتيح لجميع الأفراد القدرة على التنافس في ظل قدراتهم وكفاءاتهم الخاصة، ومن فشل في حلبة التنافس يكون مصيره أدنى درجة في سلم التدرج الطبقى الاجتماعى، متغافلا بذلك التناقضات الاجتماعية والطبقية في المجتمع الامريكى مدعما الايديولوجية السائدة لدى هذا المجتمع، أيديولوجية الطبقة الحاكمة.

و ينتقل بيس الى كولى Cooly مؤكدا ان الرؤية التطورية المتفائلة الخاصة بالتدرج الاجتماعى للمجتمع الأمريكى قد ظهرت لدى كولى الذى يعترف بوجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة بالولايات المتحدة الامريكية ورغم ذلك فانه يزعم أن (مجتمع الفرص) كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية، يدفع اعدادا هائلة من الافراد الى تجاوز الفقر الى اوضاع يشعرون فيها بالراحة والثراء Opulence

وخلاصة القول انه على الرغم من ان كلا من روس وكولى ينظران الى ظاهرة التدرج الطبقى - وكما هو الحال أيضا لدى ليستروارد Ward والبيون سمول Small - باعتباره ترتيبا تعسفيا مصطنعا اكثر مما ذهب سمنر، الا انهم أكدوا بعد ذلك على أن الولايات المتحدة الامريكية تعد من بين المجتمعات (المفتوحة) التى تعمل خلالها القوى التطورية الطبيعية للاقتصاد (الخاص) والسياسة (الديمقراطية) على الحد من قوة التدرج الطبقى لدى المجتمع الامريكى وديمومة هذا التدرج .

فالاقتصاد الحر والديمقراطية السياسية يمثلان كما نعلم - ايديولوجية المجتمع الامريكى، فكأنما يريد كل من روس وكولى أن يؤكدا على ان ايديولوجية هذا المجتمع هى التى سوف تتيح للأفراد أن ينتقلوا من طبقة الى اخرى وان التدرج الطبقى كظاهرة بالمجتمع الامريكي ليست من الجمود والتحجر بحيث يعوق الأفراد عن الترقى والسمو الاجتماعيين.

و يشير بيس أخيرا الى أنه من المدهش بعد حوالى ثمانين عاما من دراسة قضية التدرج الاجتماعى بالولايات المتحدة الامريكية أن يظل علماؤها متجاهلين المظاهر الاقتصادية والسياسية للامساواه الاجتماعية .

و يرجع بيس هذا التجاهل الى ان الايديولوجية الامريكية السائدة كانت دائما تدعم النزعة الفردية Individualism التى تنهض على الفكرة التى مؤداها ان وضع الانسان في سلم النظام الاجتماعى يعد نتيجة مباشرة لما يتمتع به

هذا الانسان من خصائص أو صفات.

وعلى العكس من ذلك يلاحظ بيس أن الا تجاه السسيولوجي يؤكد على أن وضع الانسان هو نتيجة لطبيعة النظام الاجتماعى الذى يحيا في ظله هذا الانسان. ثم يؤكد بيس - بعد ذلك - ان علماء الاجتماع - كغيرهم من البشر - يتعرضون للايديولوجية السائدة، وهم على أية حال يتسمون في دراساتهم لطبيعة التدرج الطبقى الامر يكى بالنزعة المتفائلة الفردية التطور ية .

وعلماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية يعتقدون - فيما يتصور بيس - أن نظام التدرج الاجتماعى يسمح بالحراك لهؤلاء الافراد الذين يتميزون بلياقة بولوجيه واجتماعية معينة، كما انهم يعتقدون أن مستو يات الحراك المهنى Occupational Mobility تنزع الى تحقيق الايديولوجية السائدة، لأن المستو يات العالية للحراك المهنى تعمل على التقليل من حدة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما انها تميل الى خلق مجتمع الطبقة الوسطى Middle Class Society والذي يعنى به المجتمع الامر يكى.

والمثير حقا - كما يذهب بيس - ان علماء الاجتماع بالولايات المتحدة رغم اشاراتهم الى اللامساواه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الا انهم لم يحاولوا دراستها دراسة علمية في ضوء طبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى وان هذا التجاهل كما يرى بيس يرجع الى سيادة الايديولوجية الامر يكية بنزعتها الفردية من جانب والى ان محاولة التفسير البنائى Structural Explanation سوف لا تتعارض فقط مع الايديولوجية العامة للمجتمع الأمر يكى، ولكنها سوف تشير ايضا الى اقتناع أو ايمان بالتفسير الماركسى للتدرج الطبقى.

و يكشف بيس عن نزعة علماء الاجتماع الامر يكيين نحو الوصول بالمجتمع الامر يكى الى مايسمى بمجتمع الطبقة الوسطى وهو الأمر الذى أكد عليه عالم الاجتماع الامر يكى بار بر Barber ومضمون مجتمع الطبقة الوسطى ينهض على اساس ان عمليات التحضر Urbanization والتصنيع Industrialization والعملية المهنيةProfessionalization والعملية البيروقراطية Bureaucratization سوف تجعل من المجتمع الامر يكى مجتمعا متجانسا، الأمر الذى يجعل الذى من نظام التدرج الطبقى (سياسيا واقتصاديا) أمرا غير ذى بال بالولايات المتحدة الأمر يكية.

و يؤكد بيس Pease أخيرا على ان علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمر يكية ينظرون الى قضية التدرج الاجتماعى من زاو ية الفرد لا من زاو ية البناء الاجتماعى، وهم يدرسون قضية الاستهلاك متجاهلين مسألة توز يع الثروة، و يهتمون بدراسة المكانة Status محاولين المبالغة فى تبسيط قضية الطبقة، معرفين القوة بصورة تخرجها عن مقولة التدرج. و يشير بيس الى فشل علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية في دراسة العلاقات العنصر ية Race Relations ، والمكانة التى تحتلها الاقلية Minority Status وأسباب ذيوع الفقر، في ضوء سباق التدرج الطبقى بالولايات المتحدة الأمر يكية، وعندما يأتى الحديث عن هذه القضايا في علاقتها بقضية التدرج الطبقى - على نحو مايلاحظ ر و برت لينـد Lynd نجد أن العلوم الاجتماعية (بالولايات المتحدة الامر يكية) تحوم حولها ولا تحاول التعمق فيها أو حتى الاقتراب منها.

و يختتم بيس وزميلاه دراستهم التى تحاول التأكيد على تأثير الايديولوجية على دراسة قضية التدرج الطبقى بالولايات المتحدة الامر يكية الى الاشارة الى حقيقة مؤداها أن اسهامات كارل ماركس Marx وماكس فيبر Weber سوف تظل بعيدة عن الادراك أو الفهم الامر يكى.

هذا هو رأى ثلاثة من علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية الذين يعيشون في ظل النظام الامر يكى والايديولوجيه الامر يكية، ولكننا مع ذلك رغم اعترافهم بتأثير الايديولوجية الامر يكيه على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة لقضية التدرج الطبقى، الا انه يحق لنا أن نتساءل عن الدوافع الايديولوجية التى حفزت بيس وزميليه الى القيام بهذه الدراسه ولاسيما وأنهم قد اختتموا تلك الدراسة بأن اسهامات ماركس وفيبر في مجال التدرج الطبقى سوف تظل بعيده عن الفهم أو الادراك الامر يكى، ألا يضمر هذا ايديولوجيه خاصه؟ (اعتمدنا في عرض آراء بيس وزميليه على :

Pease, John and Others, Ideological Currents in American Stratification Literature. The American Sociologist, Vol. 5, No. 2, May 1970. Pp 124 - 137.

فتأثير الايديولوجية الامر يكية اذن أمر غير منكور على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية لظاهرة التدرج الطبقى كما أشار بيس، فضلا عما يكشف عنه التراث السسيولوجى بالولايات المتحده الامر يكيه والخاص بقضية التدرج الاجتماعى من تأثير لايرقى اليه الشك للايديولوجيه على مسار دراسات

علماء الاجتماع لقضيه التدرج، و يكفينا الاشاره الى اسهامات لو يد وارنر Warner في عمله الرائد The Yankee City والذى أكد فيه تصنيفه السداسى للمجتمع الامر يكى، كذلك تولكوت بارسونز Parsons والذى كشف و بشكل جلى - عن رؤيته لقضيه التدرج الطبقى في أكثر من دراسه ومؤلف، ولعل من أبرزها مقاله المعنون (الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى فى ضوء النظر ية السسيولوجيه الحديثه) والتى تعرض فيها بالنقد لآراء ماركس وأفكاره الخاصه بقضية الطبقات والصراع الطبقى.

و ينعى اوسيبوف Osipou في دراسته النقديه للرؤيه غير الماركسيه لعلم الاجتماع وقضاياه المختلفه على علم الاجتماع الغر بى تجاهله لتقسيم المجتمع الى طبقات وفقا لطبيعية العلاقة من وسائل الانتاج. (وهى أساس الرؤية الماركسية لقضية الطبقات الاجتماعية) مدعما اسهامه بعدد وافر من النصوص والكتابات التى تكشف عن الرؤية الغر بية لدراسة قضية الطبقات الاجتماعية التى ترى - فيما يزعم أوسيبوف - أن ظاهرة التدرج الاجتماعى هى عبارة عن نظام أو نسق للامساواة الاجتماعية المنظمة Social Inquality Institutionalized بنقل. و بشكل دائم مزايا كل طبقه من جيل الى جيل.

واذا كما قد عرضنا للرؤية الغر بية الامر يكية لقضية التدرج الطبقى مؤكدين أن هناك علاقة جدليه بين الايديولوجية الامر يكية من جهه والفكر السسيولوجى من جهة أخرى وذلك من خلال مجموعة من علماء الاجتماع الامر يكيين الذين ينتمون الى نفس الايديولوجية، فانه من المؤكد أن هذا التأثير الايديولوجى لايقتصر على علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية، بل أن هذا التأثير - ووفقا لمقولة الحتمية الايديولوجية (اذا كان في علم الاجتماع حتميات) نجد انعكاسات له لدى علماء الاجتماع الماركسيين الذين لم ينجحوا - مثلما فعل علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية - أو ينجح بعضهم في الهرب من قبضة أو أسار الايديولوجية الماركسية.

والنموذج المتوفر لدينا والذى يكشف عن مدى سيطرة التوجيه الايديولوجى في اختيار موضوعات الدراسة فضلا عن معالجتها وتفسيرها ، هو ذلك النموذج الذي يقدمه لنا أوسيبوف G. Osipov في دراسته النقديه المشار اليها سالفا عن (علم الاجتماع : مشكلات النظر ية والمنهج) ومايهمنا من هذا المؤلف أنه يعبر عن وجهة النظر الماركسية في عدد من النصوص والاقتباسات، مؤكدا أن الرؤية الغر بية رؤية مغرقة في الايديولوجية، بعيدة كل البعد عن العلمية والموضوعية التى توفرها الرؤية الماركسية.

وملاحظاتنا على هذا المؤلف أنه من ألفه الى يائه يعبر عن الرؤية الماركسية و يعكس - و بشكل صر يح - ذلك الولاء الايديولوجى للفكر الماركسى و يتجلى ذلك سواء فيما أكده اسيلوف من أن عدم الاخذ بمقولات الفكر الماركسى (العلمى كما يدعى) تنأى بتلك القضايا عن مسارها العلمى الموضوعى، أو سواء في اختياره لمجموعة من النصوص المتحيزة، متجاهلا في الآن نفسه الا تجاهات الراديكالية في علم الاجتماع، أو في تلك الحركات التمردية التى تزعمها ميلز Mills ودارندروف Dahrendorf وجونارميردال Myrdal والفن جولدنر Gouldner وهربرت ماركوز Marcus فضلا عن حركة تحر ير علم الاجتماع واليسار الجديد وغيرها من الحركات والا تجاهات التى اتجهت اساسا الى تفنيد المقولات التقليدية بعلم الاجتماع الغربى واخضاعها للنقد والمناقشة. فأين علماء الاجتماع الماركسيين التقليديين من هذه الحركات وهذه الثورات الفكر ية على الفكر السسيولوجى التقليدى في اور با الغر بية وامر يكا؟.

وما يهمنا في الواقع في كل ماذهب اليه أوسيبوف هو أن نتحقق من هذا الزعم الذى يؤكد أن للايديولوجيا تأثيرا على طبيعة المعرفة المطروحه أو الفكر الخاص بباحث ما، ولسوف نتخير في هذا الصدد قضية التدرج الطبقى وهى قضية غير مجهولة للمتخصصين فى علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص، و بدون الدخول في تفاصيل هذه المقولات نؤكد أن الفكر الماركسى يزعم أن تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية يخضع في حقيقة الأمر الى علاقة الفرد بوسائل الانتاج، وتلك هى المقولة التى اعتمد عليها أسيبوف في نقده وتفنيده لموقف علم الاجتماع الغر بى من قضية التدرج الطبقى فيذهب الى أن هذا العلم يتجاهل مبدأ الموقع من وسائل الانتاج و يطمس قضية الطبقات والصراع الطبقى و يقدم مفهومات مثل الشر يحة( Stratum ) والجماعة أو المجموعة الاجتماعية Social Group و يذهب الى أن كلا من أوجبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff يعرفان التدرج الاجتماعى بأنه لامساواة منظمة Regulated Inequality يتعلم من خلالها الافراد سموا ودنوا وفقا لطبيعة ادوارهم الاجتماعية وانشطتهم التى يلعبونها في المجتمع.

فكأن اوسيبوف بذلك ير يد أن يؤكد أن هؤلاء العلماء الغر بيين يتجاهلون مبدأ الموقع أو العلاقة بوسائل الانتاج ومن الصراع الطبقى وهو المبدأ العلمى - على نحو مايذهب - الذى يتيح فهما أعمق لقضية التدرج داخل المجتمع، و يقول في هذا مامعناه أن علم الاجتماع الغر بى يعترف بوجود صراع داخل كل المجتمعات بين جميع الأفراد مختلفى المكانات ولكنه ليس صراعا للطبقات من أجل الحصول على مزايا اجتماعية، ولكنه صراع للافراد من أجل البحث عن دور اجتماعي افضل.

و يذهب اوسيبوف الى أن علم الاجتماع الغربى يبدأ مناقشة قضية الطبقات الاجتماعية معتمدا في ذلك على نظريات سبنسر Spencer وجمبلوفتش Gumplowicz وليستروارد Ward الذين عللوا نشأة الطبقات الاجتماعية بأسباب بيلولوجية وعنصرية ونفسية وتجاهلوا التقسيم الطبقى للمجتمع البورجوازى وتزايد الصراع الطبقى بين العمال ورأس المال.

و يزعم أوسيبوف أن جبرائيل تاد Tarde في دراسته للطبقات الاجتماعية كان موجها بايديولوجية خاصة ظهرت في نصيحته للطبقة الدنيا بأن تقوم بمحاكاة الطبقة العليا. وقضية محاكاة الطبقة الدنيا للطبقة العليا قد وجدت لها رواجا لدى علماء الاجتماع الغربيين حتى لحظتنا الراهنة على نحو مايذهب اوسيبوف. وهذا التنديد الايديولوجي - ان هذا التعبير - من قبل أوسيبوف لعلم الاجتماع الغربى في دراسته للطبقات الاجتماعية يعكس تيها ايديولوجيا واغراقا وانتماءا ايديولوجيا غاية في التطرف على اعتبار أن الايديولوجيا أو النسق الفكرى الماركسى هو النسق العلمى الوحيد الذى ينبغى أن تفسر من خلاله كل قضايا المجتمع والدليل على ذلك تسميته لعلماء الاجتماع الماركسيين بعلماء الاجتماع العلميين وكأن وماعداهم ماداموا لم يتبنوا الفكر الماركسى - غير علميين، وكأن العلمية قاصرة على الفكر الماركسى.

وأن غيره يعد هراء وعبثا، الا يفصح هذا الموقف عن تعنت ايديولوجى غاية في الجمود؟؟. والماركسيون بوجه عام يعيبون على علم الاجتماع الغربى ارتماء في احضان الايديولوجيا وان كل دراساتهم هى بمثابه محاولات لتدعيم أو لتبرير الوضع الراهن Status BUO للمجتمع الرأسمالى الغربى، وهذا يثير تساؤلا: كيف نستطيع ان نفسر موقف أوسيبوف وغيره من علماء الاجتماع الماركسيين؟ ثم ماهى التسميه اللائقة التى يمكن أن نطلقها على أوسيبوف وزملائه؟ الا يعتبر هذا تحيزا ايديولوجيا مبالغا فيه؟.

الواضح اذن أن اوسيبوف لم يستطع ان يخفى تحيزه الفكرى أو الايديولوجي وهو الامر الذى عابه على الفكر السسيولوجي الغربي في دراسته لقضايا علم الاجتماع ومنها قضية التدرج الطبقى. و يكفى أن نشير الى تصوره لقضية الطبقات الذى كشف عنه فيما أكده علماء الاجتماع العلميين (الماركسيون) **ينظرون الى الطبقات باعتبارها جماعات كبرى من الناس يتمايزون وفقا لاختلاف اوضاعهم تاريخيا على نسق الانتاج الاجتماعى و باختلاف علاقاتهم بوسائل الانتاج و باختلاف ادوارهم في التنظيم الاجتماعى للعمل، ومن ثم فانهم يختلفون ايضا في طرق أو وسائل مشاركتهم في**

الثروة الاجتماعية وكمية مايحصلون عليه من هذه الثروة.

فالطبقه - وفقا لما يرى الماركسيون - تعد مقوله تار يخية Historical Category. كما أنها ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور الانتاج و بنمط معين من علاقات الانتاج. وللطبقة ايضا ملامح أو سمات موضوعية وتتحدد هذه السمات أو الخصائص بصفة اساسية بطبيعة علاقتهم بوسائل الانتاج وليس من خلال مايتصورونه عن انفسهم او مايتصوره الاخرون عنهم.

تلك هى المبادىء (العلمية ) التى يرى الماركسيون ومنهم اسيبوف أنها المحركات العلمية الموضوعية الوحيدة القادرة على تفسير طبيعة نشأة الطبقات الاجتماعية وديناميكية العلاقات القائمة بين مختلف هذه الطبقات. ولااعتقد ان هناك ولاء أكثر من هذا الولاء الايديولوجي الذى قام اصلا اسيبوف في مؤلفه لتعر يته ولفضح دعاواه الكامنة وراء الفكر السسيولوجى الغر بى فوقع فيها من حيث لايدرى .

(اعتمدنا على المؤلف التالى في عرض وجهة نظر أوسيبوف :

Osipov, G. Sociology: Problems of theory and Methods, Publishers, Moscow, 1969, Pp. 130 - 144

## قضية الديمقراطية

والديمقراطية كما نعنيها هنا هى الديمقراطية السياسية Political Democracy أو بالاحرى الحر ية السياسية، لأن جوهر الديمقراطية هو الحر ية، وقضية الديمقراطية السياسية قضية هامة من قضايا علم الاجتماع السياسى باعتبارها صيغة أو اسلو با للحكم، وعلم الاجتماع السياسى يهتم - فيما يهتم - بدراسة صيغ الحكم وأساليبه باعتبارها ظواهر تخضع لمقولات هذا العلم ومناهجه فيعرض لها في نشأتها وتطورها وحتميتها للمجتمع وعلاقاتها بغيرها من الظواهر الاخرى، فهى ظاهرة سياسية تخضع كغيرها من الظواهر السياسية الاخرى لمنطق علم الاجتماع السياسى الذي يتناولها باعتبارها ظواهر اجتماعية تنمو وتتأثر بعدد وافر من الظواهر الاخرى فضلا عن تأثيرها هى الاخرى في غيرها من ظواهر المجتمع ونظمه.

والفكر السسيولوجى الغر بى الذى ينهض على مقولات التوازن والتكامل وتسانده النظم الاجتماعية له رؤية تتباين كلية عن تلك الرؤية التى يؤمن بها اتجاه

الصراع والماركسيون بوجه عام. فدراسة صيغ الحكم واساليبه تناولها بالتحليل والمناقشة كل من اتجاهى الصراع والتوازن، ولقد عكس كل اتجاه في تناوله رؤيته الخاصة وايديولوجيته المتميزة، ومهمتنا هو أن نكشف عن كيفية انعكاس الايديولوجيا والانتماء الفكرى والنظرى على تناول قضية الديمقراطية باعتبارها صيغة واسلو با من اساليب الحكم.

والحقيقة أن محاولة رصد الرؤيتين الغربية والماركسية فيما يتعلق بقضية الديمقراطية لا تستقيم دون، محاولة التعرف - و بشكل سر يع - على وجهتى النظر الغربية والماركسية بطبيعة النظم السياسية وصيغ الحكم واساليبه فضلا عن رؤيتهما لطبيعة الدولة ونشأتها، ولاشك أن هاتين الرؤيتين تعكسان - بالضرورة - المقولات الأساسية التى ينهض وفقا لها كل اتجاه.

والدولة كما يرى الفكر الغربي أداة ضرورية نشأت كوسيلة لتحقيق النظام في المجتمع، وهى ظاهرة حتمية، خلقت لكى تلعب دورا في تحقيق عملية التوازن بين طغيان القوى واحساس الضعيف بعدم القدرة على مواجهة سيادة القوى وطغيانه ، فهى اداة للحماية وللتوازن ولتحقيق استمرار ية الحياة الاجتماعية.

وتلجأ الدولة - فيما يرى الغربيون - الى عدد من الصيغ والاساليب لكى تحقق من خلالها هذا النظام وذلك التوازن، فضلا عن ابتداعها لعدد من اشكال الحكومات. فالبنسبة لصيغ الحكم واساليبه فهناك الدكتاتورية والاستبدادية أو صيغ الحكم ذات النزعة الشمولية كذلك الديمقراطية، أما اشكال الحكومات فهناك الملكية والارستقراطية والاوليجاركية (حكومة الاثرياء) والجمهورية..... الخ.

أما الفكر السياسى الماركسى فهو فكر مناهض لفكرة الدولة لانها لا تستقيم مع المقولات الاساسية لفلسفته فيزعم الماركسيون أن الدولة قد نشأت اساسا لكى تبرر سيادة الطبقة البورجوازيه من جانب وتمنطق الاستغلال Exploitation والرأسمالية من جانب اخر.

والدولة - فيما يرى الماركسيون - تعد نتاجا للتطور الداخلى للمجتمع Internal Development كما أن شكل الدولة وتغيره يتواكب مع التغيرات التى تحدث في انماط الانتاج، فكل شكل للانتاج يصحبه بالضرورة شكل آخر للدولة، يتفق وطبيعة نمط الانتاج السائد.

و يعزو الماركسيون نشأة الدولة الى ظهور الملكية الخاصة Private Property فالدولة لم يكن لها وجود دائم، حتى ظهرت الملكية الخاصة فقسمت

البشر الى ملاك وأجراء، الامر الذى استوجب ظهور الدولة كأداة للاستغلال وتبرير الوضع الراهن للطبقة المالكة المستغلة.

فالمجتمعات البدائية - وفقا لهذا التصور - لم تعرف الدولة لأنها لم تعرف الملكية الخاصة و بالتالي لم تعرف الطبقات الاجتماعية، فاذا انعدمت الملكية الخاصة وتلاشت وفقا لذلك الطبقات الاجتماعية أنعدم بالتالي المبرر لقيام الدولة.

وترى الماركسية - وفقا لهذا - أن هناك اربعة اشكال أو انماط للدولة تتفق وطبيعة نمط الانتاج السائد فهناك الدولة العبودية، والدولة الاقطاعية والدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية و يؤكد الماركسيون ان شكل الحكم يعتمد على الظروف التاريخية الملموسة لكل مجتمع على حدة من جانب وعلى العلاقات المتبادلة بين قوى الطبقة والظروف الخارجية من جانب آخر.

والمجتمع العبودى - على سبيل المثال - له عدة اشكال للحكم مثل الحكومة الملكية حيث يتركز في يد شخص واحد كالامبراطور مثلا، كذلك قد يسود المجتمع العبودى الشكل الجمهورى للحكم القائم على الانتخاب وكحكم الارستقراطية والذى يعنى حكم الاقلية الصغيرة أو الحكم القائم على الديمقراطية والذى يعنى حكم الاغلبية.

والمجتمع الاقطاعى لا يختلف كثيرا عن سابقه، حيث كان يسوده الشكل الملكى للحكم، ولكن في احيان كثيرة كان يظهر خلال هذا المجتمع بعض الاشكال الاخرى كالشكل الجمهورى مثلا. والدولة الاقطاعية كما تذهب الماركسية كانت اداة لقمع المحكومين من العبيد وغيرهم من الحرفيين.

أما الدولة الرأسمالية (أو الدولة البورجوازية) فلقد ظهرت - وفقا لما تراه الماركسية كجمهورية، كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا، وفي ظل الرأسمالية من الممكن أيضا أن يظهر الشكل الملكى للحكم وهو حكم مقيد ببعض القواعد التشريعية كبريطانيا مثلا.

والدولة الاشتراكية - فيما تزعم الماركسية - هى نمط تظهر من خلاله البروليتاريا في محاولة للقضاء على الرأسمالية توطئة لتشييد المجتمع اللاطبقى. وتظهر ديكتاتورية البروليتاريا كنتاج للثورة الاشتراكية الناجحة ومن خلال القضاء على الدولة البورجوازية.

من الجلى اذن ان الرؤيتين الغربية والماركسية في تبريرها لنشأة الدولة وضرورتها للمجتمع تتمايزان بشكل لايرقى اليه الشك، كما الرؤيتين تختلفان في تصوراتهما لطبيعة اشكال الحكومات وهى تصورات نبعت اساسا من المقولات الأساسية لكل اتجاه ومن طبيعة النسق الفكرى والايديولوجى لكل رؤية على حدة الامر الذى انعكس بعد ذلك على تصوراتهما لطبيعة صيغ الحكم واساليبه ومنها الديمقراطية.

والديمقراطية -كصيغة للحكم -وكما يطرحها الفكر السياسى والاجتماعى الغربي، مذهب يرجع اصل السلطه السياسية Political authority الى مصدرها الاساسى وهو الارادة العامة للامة، أى أن السلطه لا تكون شرعية Legitimate الا اذا كانت وليدة ارادة الامة. والديقراطية بهذا المعنى قد ارتبطت اساسا بمبادىء الثورة الفرنسية لاسيما فيما ورد في اعلان الحقوق الفرنسى الصادر في عام ١٧٨٩ فى مادته الثالثه والذى نصه (الامة مصدر السيادة ومستودعها. وكل هيئة وكل شخصية تتولى الحكم انما يستمد سلطته منها.)

(انظر : محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربى، القاهرة. ١٩٦٨، ص ٤٦٨)

و بدون الدخول في تفصيلات الديمقراطية كما يطرحها الفكر الغربى من حيث مفهومها واهم خصائصها أو مقوماتها أو اشكالها ) فانها على اية حال وكما يشير روبرت ميتشلز Michals نظام للحكم يجعل كل المواطنين متساو يين أمام القانون، وهو يتيح للافراد فرصة الصعود الى قمة التدرج الاجتماعى.

(Michals, Robert. Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, Pp 43 - 61)

و يفترض الفكر السياسى الغربى أن الديمقراطية تضفى على الانسان قيمة عليا وهى تساعد الانسان في أن يحكم نفسه و يساهم مع غيره في انتخاب أو تعيين من يحكمونه، وهى كما يقول الايش Irish تعنى حكم الاغلبية Majority وتقوم على حرية المعارضة Freedom of Dissent و يؤكد ابنشتين Ebnstein على أن الديمقراطية تنهض على أساس دعامتين هما الحرية والمساواة.

(Ebnstein, William, Great Political Thinkers From Plato to the Present, P. 522).

فالحرية والمساواة اذن هما جوهر الديمقراطية كما يراها الفكر الغربى وانها ضرورة من ضرورات الحريات الانسانية، فهى تحفظ للانسان قيمته وتبرز انسانيته، وتمنحه فرصة ابداء الرأى والمعارضة من خلال نظام تعدد الاحزاب الذى لا تستقيم الديمقراطية السياسية بدونه، فالاحزاب السياسية تساعد المواطنين على تحقيق عمليتي الضبط والرقابة على الحكومة، وانه من النفاق على حد قوله ارش القول بامكان قيام الديمقراطية بدون احزاب، اذ لا حاجة لاثبات أن الفرد وهو منعزل لانفوذ له في الحقيقة على تكوين الارادة العامة.

(انظر : طعيمة الجرف، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهره، ١٩٦٤، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨)

فالرؤية الغربية اذن ترى في الديمقراطية عاصما من الطغيان الذى يهدد الحرية الفردية بالضياع، وهى تقرر - على نحو مايذهب طعيمة الجرف، حق المحكومين في المشاركة بالرأى الحر والفكرة الحرة ، في تشكيل النظام السياسى وفي المساهمة في سلطة الحكم مباشرة أو عن طريق ممثلين.. والديمقراطية فى هذا تنطلق من منطلق قاعدة المساواة بين جميع الافراد منظورا اليهم كآدميين، و بغض النظر عن صفاتهم الاخرى، أو أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (طعيمة الجرف، نفس المرجع ص ٢٩٤).

وفقا لما يراه علم اجتماع المعرفة و يستند اليه علم الاجتماع السياسى من أن للايديولوجية دورا واضحا في تحديد طبيعة الفكر أو المعرفه نستطيع ان نؤكد أن الرؤية الغربية لقضية الديمقراطية انما هى انعكاس صريح للفكر الاجتماعى والسياسى الغربيين الذى يرى في الدولة ضرورة وحتمية لايستقيم المجتمع بدونها، وأن الديمقراطية هي وسيلتها لتحقيق الامن والاستقرار ولحماية الضعيف من طغيان القوى لان الديمقراطية تنهض على أساس دعامتين هما الحرية والمساواة حتى يتحقق للمجتمع مايبغيه من استقرار وتوازن وهما دعامتا الفكر الاجتماعى والسياسى الغربيين.

وتتجلى انعكاسات الايديولوجية بشكل صريح فيما طرحه الفكر السياسي الماركسى من تصور لما هيه الديمقراطية من أنها مرتبطة بوجود الدولة والفكر الماركسي في أساسه مناهض لفكرة الدولة التى يعتبرها آداة في يد الطبقة الحاكمة، و بناء على ذلك فان الديمقراطية في المجتمع اللاطبقى أمر لاضرورة له، ففى هذا المجتمع لايتصور وجود خلاف في الرأى و بالتالي فانه لاوجود للمعارضة. أن هذا المجتمع الشيوعي - فيما تتصور الماركسية - مجتمع يقوم على الاجماع وذلك نتيجة طبيعية لانهاء الصراع الطبقى مما يؤدى الى انتفاء التعارض في المصالح.

والديمقراطية -فيما يرى ماركس -تضع الانسان في الذروة، ولكنه انسان ضائع، مسخر، انه ليس الانسان الواقعى، وليس الانسان المتفتح... لماذا؟ لأن الديمقراطية دولة سياسية.

(انظر دراسة هامة عن الديمقراطية والصراع الطبقى في :

(Frisch, Morton. Democracy and the Class Struggle Ethicsh: AN International Journal of Social, Political and Legal Philosophy, Vol. XV, October, No. 1, 1963).

ولكن لينين يرى للديمقراطية أهمية بالنسبة للطبقات العاملة في كفاحها ضد الرأسمالية من اجل العتق أو التحرر.. والديقراطية بهذا تعد مرحلة من الاقطاعية الى الرأسمالية الى الشيوعية. و يؤكد لينين على أهمية الديمقراطية على اعتبار انها تؤكد على مبدأ المساواة والمساواة كشعار يصبح واضحا اذا مافسرناها على أنها القضاء على الطبقات.

فلينين اذن يحاول أن يستغل الديمقراطية للوصول الى الهدف الأكبر الذى تسعى الى تحقيقه الماركسية وهو القضاء على الطبقات وهى المرحلة التى تصبح الديمقراطية عندها غير ذات بال.

و يتفق الاشتراكيون الديمقراطيون من امثال كارل كوتسكىKautsky مع لينين فى أن مصالح الطبقة العاملة تحتاج الى الديمقراطية بدرجة لا تقل عن احتياجها الى الاشتراكية، و يرى كوتسكى أن الصراع من اجل الديمقراطية يخلق ارضا خصبة لاستنارة الطبقة العاملة وصولا الى المجتمع المنشود، المجتمع اللاطبقى.

والديمقراطية الحقيقية -فيما يرى الماركسيون -لن تتحقق الا من خلال المجتمع اللاطبقى، وان ثورة العمال هي الحل الحتمي لتحر ير هذه الطبقة التى تمهد السبيل نحو تحقيق الحر ية الحقيقية، وليست الحر ية الزائفة -كما يدعون - التى يروجها الفكر السياسى الغر بى، فالحر ية في المجتمع البورجوازى هى شكل من اشكال المصالحة القانونية بين الطبقات المتصارعة Conflicting Class فهى حر ية شكلية، تعد الطبقة البورجواز يه المالكة لوسائل الانتاج المستفيدة الوحيدة من تلك الحر ية الشكلية غير الواقعية.

(انظر دراسة هامة عن قضية الحر ية في : يحيى الجمل ، الحر ية في المذاهب السياسية المختلفة، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، مارس ١٩٧١، ص ١٣٥ - ١٥٨).

تلك هي الديمقراطية كما يتصورها الفكر السياسى الماركسى، وهى كما نرى وليدة الايديولوجية الماركسية وانعكاس لها و بلورة صر يحة لاهم مقولا تها، وهاهي الديمقراطية تباينت ازاءها الرؤيتان الغر بية والماركسية بتباين منطلقاتها النظر ية واختلاف الايديولوجية المتبناة من قبل كل منهما.

## خاتمة وتعليق

لااعتقد ان عرضنا السابق لتأثير الايديولوجيا والرؤى النظر ية على الكيفية التى يتناول من خلالها بعض العلماء لقضيتين من قضايا الدراسة في علم الاجتماع السياسى وهما قضيتا التدرج الطبقى والديمقراطية لا يسمح لنا بعد ذلك أن نتخذ من الايديولوجيا تكئة تعتمد عليها في تبر ير عدم وصول الاجتماع بأنساقه الفرعية المختلفة الى الموضوعية، فقضية الموضوعية تحتاج الى طرح وتناول جديدين، حيث ثبت من خلال دراستنا هذه وغيرها من الدراسات الاخرى أن الايديولوجيا متغير من العسير تجنبه أو التقليل من حدته لطبيعة العلم من جهة ولطبيعة كل من الباحث والمبحوث من جهة اخرى ونكاد أن نزعم ان المحاولات الرامية نحو تحر ير علم الاجتماع وتنقيته من الشوائب الايديولوجية لا تخلو هي الاخرى من اهداف ايديولوجية كامنة، و يكفى أن نعلم أن الدراسة السسيولوجية لعلم الاجتماع (أو كما يسميها البعض علم اجتماع علم الاجتماع) Sociology of Sociology

تؤكد لنا أن المواقف الايديولوجية صاحبت علم الاجتماع منذ نشأته واثناء مراحل نموه حتى لحظتنا الراهنة، وانها اضحت جزءا من العلم وعنصر هاما من عناصره لا تستقيم مناقشة طبيعة العلم وأهدافه ومناهج البحث فيه دون أن نأخذ هذا المتغير (الايديولوجيا) في الاعتبار.

ومن الملاحظ ان بعض علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الامر يكية قد اعترفوا بدور الايديولوجيا في تحديد طبيعة علم الاجتماع الامر يكي ومناهج البحث فيه سواء الذين المحو اليها دون تصر يح كما هو الشأن بالنسبة لرو برت ميرتون الذى اشار الى أن هناك خمسة الاف عالم اجماع بأمر يكا لكل منهم علم للاجتماع خاص به، وهذا يكشف عن أن لكل منهم ايديولوجية خاصة ونسق للتفكير متميز رغم انتمائهم جميعا الى ايديولوجية المجتمع الامر يكى، وهو ما لم يصرح به ميرتون، أو سواء تلك الدراسات الجادة التي قدمها كل من بين ورالف دارندورف وميردال وجولدنر.. الخ في نقده لعلم الاجتماع الغر بي في مؤلفه عن الأ زمة المقبلة لعلم الاجتماع الغر بي.. الى آخر تلك الاسهامات التي تضمر اعترافا صر يحا بدور الايديولوجيا في تحديد مسار علم الاجتماع كما هو في الغرب.

ولكن ماهو مثير حقا اننا نجد ان كم علماء الاجتماع الماركسيين الذين اعترفوا بدور الايديولوجية في علم الاجتماع الماركسى يكاد أن يكون معدوما.

ولنا كلمة اخيرة وهى أنه اذا كانت الايديولوجيا حتمية من حتميات علم الاجتماع - ان صح أن لهذا العلم حتميات - فان هذا لايعنى تصر يحا للايديولوجيا أن تطمس الحقيقة وأن تجعل للواقع صورا متعددة، بل أن للواقع صورة واحدة وعلى علماء الاجتماع أن يجعلوا من ذلك الواقع مجالا لدراساتهم وان اختلف تفسير كل منهم لهذا الواقع وتلك الحقيقة باختلاف منطلقاتهم النظر ية وانتماءاتهم الايديولوجية، فالمهم هو أن يقف الباحث من قضايا مجتمعه موقفا جادا وايجابيا وتلك هى الموضوعية كما نتصورها.

## أهم المراجع

### أولا : مراجع باللغة العر بية


١ - أحمد أبو ز يد (دكتور) العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي، عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٧١.

٢ - طعيمة الجرف (دكتور) الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤.

٣ - عاطف احمد فؤاد (دكتور) سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكو يت، السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧.

٤ - محمود عودة (دكتور) علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ، ١٩٧٦.

٥ - ، نشأة علم الاجتماع : دراسة سسيولوجيا المعرفة، في دراسات في علم الاجتماع والانثرو بولوجيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥.

٦ - نبيل محمد توفيق السمالوطى (دكتور)، الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظر ية والمنهجية، الهيئة المصر ية العامة للكتاب، الاسكندر ية، ١٩٧٥.

٧ - يحيى الجمل (دكتور) الحر ية في المذاهب السياسية المختلفة ، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، مارس ١٩٧١.

## ثانيا : مراجع باللغة الانجليز ية

Footnotes


1- Bernal, J.D., Science In History, Vol. 4. The Social Sciences, Penguin Books, Middle Sex, 1969.

2- Ebenstein, William, Great Political Thinkers From Plato to the Present.

3- Ftisch, Morton, J., Democracy and the class Struggle, Ethics: An International Journal of Social, Political and Legal Philosophy, Vol. Lxx Iv, No. 1, October, 1963.

4- Couldner, A. The Coming Crisis of Western Sociology, Hinmann, London, 1971.

5- Lipset, Seymour, Martin and ladd, Everette, the Politics of American Sociologists, **American Journal of Sociology.** Vol. 78 No. 1, July 1979.

6- Mannheim, Karl. Ideology and Utopia: An Introduction to Sociology of Knowledge, Kegan Paul, London, 1940.

7- Michels, Robert, Political Paties: A sociological study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy.

8- Mills, W. The Sociological Immagination, Gove Press, N. Y., 1959.

9- Osipov, G. Sociology, Progress, Pabilshers, Moscow, 1969.

10- Pease, John. Form William, and Rytina, Joan, Huber, Ideological Currents in American Stratification Literature, The American Sociologist, Vol. 5, No. 2, May 1970.

## SOCIOLOGY: IDEOLOGICAL OBSTACLES AND SEARCH FOR OBJECTIVITY

A. FOUAD

What is the relation Between Ideology and Objectivity in Sociology? This is the aim of this essay the rise of Sociology and its development are related to ideology.

Ideology is a Fact in Sociology, and the liberation of Sociology from idealogy as a process and movement is very difficult, because Ideology was a very important element in Sociology and a main role in Sociologyes rise and in its continuity to day.

Ideology effects in Sociology are observed through the analysis and the interpretation the sociological adta, especially between the Conflict theory equilirium theory in Sociology.

This essay discussed the reflections of Ideology on Political Sociology and on two Political-Social Phenomena, Class Stratification and Democracy.